The external indebtedness of the Arab countries, its causes and consequences, and ways to confront it

Dr. Duraed Al-Issa *

(Received 10 / 5 / 2023. Accepted 18 / 7 / 2023)

□ ABSTRACT □

Indebtedness is considered one of the most important problems facing Arab countries, due to its negative dimensions on the process of economic development in these countries and its threat to the stability of their financial system. which prompted these countries to borrow, which constituted a huge burden on the borrowing Arab countries in paying the installments agreed upon by the creditor and the interest arising from these loans, and of course, these burdens that are paid are at the expense of the basic services provided by these countries to their citizens, which It leaves negative effects on social and political conditions, in addition to stifling economic growth rates. This research aims to shed light on the factors that played an important role in exacerbating the external indebtedness crisis of Arab countries, and to identify ways that can mitigate the impact of external indebtedness at the local level. Arab and international .

Keywords: external indebtedness Arab countries, external borrowing

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Assistant Profeseser, Department of economy and planning, Faculty of economy, Tishreen university, Lattakia, syria . e-mail: duraed.al-issa@tishreen.edu.sy**

المديونية الخارجية للدول العربية أسبابها ونتائجها وسبل مواجهتها

د. دريد العيسى*

(تاريخ الإيداع 10 / 5 / 2023. قُبِل للنشر في 18 / 7 / 2023)

□ ملخّص □

تعتبر المديونية أحد أهم المشاكل التي تواجه الدول العربية، نظراً لأبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول وتهديدها لاستقرار نظامها المالي، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من جانب هذه الدول لمواجهة أعباء خدمة ديونها والتغلب عليها إلا أن هذه الأعباء فاقت قدرة هذه الدول على تحملها، مما دفع هذه الدول إلى الاقتراض، مما شكل عبئاً كبيراً على الدول العربية المقترضة في تسديد الأقساط المتفق عليها مع الجهة الدائنة والفوائد المترتبة على هذه القروض، وبطبيعة الحال فإن هذه الأعباء التي يتم تسديدها تكون على حساب الخدمات الأساسية المقدمة من قبل هذه الدول لمواطنيها مما يترك آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى أنها تضيق الخناق على معدلات النمو الاقتصادي، ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على العوامل التي لعبت دوراً هاماً في تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول العربية، وتحديد السبل التي يمكن أن تخفف من وطأة المديونية الخارجية على الصعيد المحلي والعربي والدولي.

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية، الدول العربية، الاقتراض الخارجي

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد -جامعة تشرين- اللاذقية- سورية. duraed.al-issa@tishreen.edu.sy**

مقدمة:

تعد القدرة على تحمل الديون ركيزة أساسية للسياسة المالية، والدين هو أحد الخيارات المتاحة للدول لتمويل الاستثمار من أجل النمو والتنمية التي من شأنها رفع مستويات المعيشة وإفادة الأجيال الحالية والمستقبلية. ومع ذلك فمن الأهمية أن يتم الاحتفاظ بالديون عند مستويات يمكن تحملها، وتعتبر ديون الدولة مستدامة إذا كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون اللجوء إلى تمويل استثنائي أو التعثر في السداد، فهذه الظاهرة غير المرغوب فيها يمكن أن تعيد تنمية الدول سنوات عديدة إلى الوراء، فيمكن أن تؤثر مستويات الديون غير المستدامة بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية، مما قد يدفع الدول إلى إعادة النظر في أهدافها وأولوياتها الإنمائية[1].

ويمكن تعريف المديونية الخارجية بأنها اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية، مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض[2]. ولقد ارتبطت مشكلة المديونية الخارجية ارتباطاً وثيقاً بمشكلات التنمية الاقتصادية فعلى الرغم ما لهذه المشكلة من جذور تاريخية قديمة في إطار علاقاتها التبعية والتبادل اللامتكافئ بين البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية والدول الرأسمالية المتقدمة، إلا أنها أخذت أبعاداً مختلفة خاصة ضمن التطورات التي حصلت في مجال العولمة المالية وهيمنة الاقتصاد المالي على جوانب واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية، وما تدعو إليه المؤسسات الدولية ضمن وظائفها الجديدة من سياسات إصلاح اقتصادي شملت العديد من الدول العربية، وبما ينسجم مع توجهات العالمية الهادفة إلى زيادة تكامل واندماج اقتصاديات هذه الدول وتوثيق ارتباطاتها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وفق وصفات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين، ساندها في ذلك الطروحات من منظمة التجارة العالمية بشأن حرية التجارة، واعتبار ذلك يمثل المخرج من أزمات التنمية والسبيل للتخلص من أعباء المديونية الخارجية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية وأسبابها، وتحديد سبل التخفيف من المديونية الخارجية.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي:

- ما هي العوامل التي تكمن وراء تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية المدينة، وما هي طرق مواجهتها.
- ما هي الآثار المترتبة على المديونية الخارجية للدول العربية.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بإعطاء صورة واضحة عن المديونية الخارجية وأسبابها، وإبراز تأثير الديون الخارجية على اقتصادات الدول العربية، إذ أن بعض هذه الدول وقعت في فخ المديونية الخارجية، وذلك بسبب زيادة اعتمادها على

[1] - DEBT SUSTAINABILITY IN THE ARAB REGION, United Nation Development programme, 2020,p6

[2] - د. رابح، زبيري، & حنان، دودان، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، 2018، ص236.

التمويل الخارجي، وما يتصل من هذا التمويل من سياسات اصلاحية وفق وصفات المؤسسات الدولية، والتي ساهمت في زيادة ارتباطات الاقتصاديات العربية بالسوق الرأسمالية العالمية.

أهداف البحث:

- دراسة وتحليل واقع وحجم المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة.
- دراسة وتحليل أسباب تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول العربية، والآثار الاقتصادية المترتبة عليها.
- توضيح العلاقة بين الديون الخارجية وسياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية.
- تحديد سبل مواجهة المديونية الخارجية والتخفيف من آثارها السلبية.

فروض البحث:

- توجد علاقة عكسية بين تفاقم المديونية الخارجية للدول العربية والتنمية الاقتصادية فيها.
- توجد علاقة طردية بين المديونية الخارجية والتبعية للخارج.

عينة البحث:

الدول العربية المقترضة والمتوفرة عنها بيانات (الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، عُمان، جزر القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن)

المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يستخدم الجداول والنسب المئوية والإحصائيات ذات العلاقة.

ثانياً- النتائج والمناقشة:

1- <u>نشأة أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية:</u> على الرغم من اعتماد الدول العربية على القروض الخارجية إلا أنه ظل مستوى المديونية في حدود معقولة خلال مرحلة الستينيات، وعند بداية السبعينيات نشأت أزمة المديونية الخارجية في هذه الدول، وتطورت في أحضان الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، فقد أدت هذه الأزمة إلى انخفاض شديد في الطلب على المواد الأولية والسلع الزراعية التي تصدرها الدول العربية، ومن ثم تدهورت أسعارها وحصيلة العوائد المالية الناجمة عنها، وقد رافق ذلك نمو النزعة الحمائية في الدول الرأسمالية الصناعية، الأمر الذي فاقم من العجز المالي للدول العربية، وبالتالي فقد ساهمت العوامل الخارجية إلى جانب العوامل الداخلية في زيادة حاجة هذه الدول إلى الموارد المالية، واضطرارها إلى التوسع في القروض الخارجية، ولقد استسهلت الدول العربية ذات العجز المالي الاقتراض الخارجي ونظرت إليه باعتباره يمثل المخرج الرئيسي لمواجهة عجز الحساب الجاري. وقدمت المصارف العالمية الخاصة القروض إلى هذه الدول بسخاء شديد دون ضوابط أو مراعاة لقواعد الاحتراس والضمانات المصرفية المعروفة، حيث أن ما كان يهم هذه المصارف في المقام الأول هو الإقراض بسعر فائدة مرتفع، لاسيما بعد تعويم أسعار الفائدة بغية مضاعفة أرباح القروض[3].

2- <u>أسباب المديونية الخارجية في الدول العربية</u>: هناك مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية، ومنها:

- **العجز المستمر في الموازنة العامة نتيجة للاختلالات الهيكلية:** حيث غالباً ما يكون العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب الركود الاقتصادي، وتباطؤ النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات الضريبية، وإلى تراجع أسعار

[3] - أ.د. يونس، عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 76.

السلع في الأسواق العالمية، مثل انخفاض سعر النفط، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات النفطية مقابل ارتفاع الإنفاق العام، وقد تضطر الدول في هذه الحالة إلى تمويل العجز من خلال الاستدانة، مما يؤدي إلى تزايد المديونية الخارجية[4]، ولقد واجهت الدول العربية عجزاً مالياً، ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في النفقات الحكومية من جهة وتردي عوائد الإيرادات المحلية من جهة لأخرى، ولقد سجل لبنان عجزاً في الموازنة العامة بلغ حوالي 18.4% من الناتج المحلي في عام 2021، وتونس حوالي 7.5% ومصر حوالي 7.4% ، وسجلت كل من فلسطين والأردن وجزر القمر واليمن وجيبوتي وموريتانيا والمغرب والسودان عجزاً تراوح بين 0.2%-5.5%، وهذا ما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) نسبة عجز في الموازنات العامة بالنسبة في الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة لعام 2021 الوحدة (%)

	الأردن	تونس	الجزائر	جيبوتي	السودان	عمان	جزر القمر	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
نسبة عجز الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	5.4	7.5	12.4	2.4	0.2	3.7	4.1	18.4	7.4	5.5	2.0	3.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2022، ص401.

- **العجز في ميزان المدفوعات:** إن العجز المستمر في ميزان المدفوعات للدول العربية المدينة، هو أحد العوامل الداخلية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية، وغالباً ما يكون بسبب العجز في الحساب الجاري عند ارتفاع المدفوعات على المتحصلات من موازين التجارة والخدمات، فمثلاً انخفاض الصادرات مقابل ارتفاع الواردات من الخارج، كما ينشأ العجز في حالة تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلاد مقارنة بالأموال الداخلة إليه، ولقد عملت الدول العربية على تغطية هذا العجز من خلال الاقتراض الخارجي، مما ساهم في تراكم المديونية الخارجية في هذه الدول، وتعاظم عبء خدمتها، وبالتالي زيادة الضغوط على موازين المدفوعات[5].
- **السياسات الاقتصادية والتنمية:** والتي ربطت عملية التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الخارج، ولم تعمل على تنمية قدراتها أو توسيع قواعد الاعتماد على الذات مادياً وعلمياً وتكنولوجياً، ولقد نجم عن هذه السياسات برامج وخطط تنموية ذات تكلفة عالية، ومرتبطة بالخارج من جميع النواحي المالية والفنية والاقتصادية، وهذا بدوره أدى إلى التزايد الكبير في استيراد التكنولوجيا والمواد النصف مصنعة والخبرات الفنية.
- **تهريب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج:** يعتبر هذا العامل من أشد العوامل أضراراً في اقتصاديات الدول العربية، حيث يقوم الأفراد والشركات بتحويل أموالهم إلى الخارج، في حين أن الاقتصاد الوطني أشد حاجة إليها لتمويل الاستثمارات التنموية، وهي بذلك تؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات وعلى التنمية الاقتصادية[6].
- **الركود الاقتصادي وتدهور شروط التبادل التجاري:** لقد تأثرت الدول العربية من حالة الركود الاقتصادي للدول الصناعية بشكل سلبي إذ أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول العربية من المواد الخام والأولية، وارتفاع تكلفة استيراد السلع المصنعة والنصف مصنعة من الدول الصناعية، وهذا سيساهم في عجز الميزان التجاري، حيث إن الدول

[4] – الحسني، عرفان& قاسم، جمال، لماذا تقترض الدول من الخارج ، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (29)، صندوق النقد العربي، 2022، ص16،19

[5] – أرميص، علي، أزمة المديونية الخارجية للأقطار العربية دراسة مقارنة (مصر – الجزائر)(1985–2002)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص106.

[6] – د. عجام، ميثم & د.سعود، علي، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات،دار الكندي للتوزيع والنشر،الأردن، 2006،ص151.

العربية لن تستطيع تعويض ارتفاع أسعار وارداتها من السلع المصنعة والنصف مصنعة عن طريق حصيلة صادراتها، مما سيدفعها إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز، وبدوره سيؤثر على ميزان المدفوعات بشكل سلبي.

- **النمو الديمغرافي الكبير**: إن ارتفاع معدل تزايد السكاني في الدول العربية يعتبر أحد العقبات الأساسية في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فزيادة معدل تزايد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني[7].

- **ارتفاع أسعار الفائدة:** يعد ارتفاع سعر الفائدة من العوامل الأساسية التي ساهمت في تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وخلق صعوبات في خدمة تلك الدول لديونها، وذلك لأن خدمة الديون ما هي إلا مدفوعات الفائدة مضافاً إليها مدفوعات الأقساط، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة ازدادت الأموال الموجهة لخدمة الديون[8].

3- دراسة تحليلية لتطور المديونية الخارجية في الدول العربية:

لقد شكلت تحديات المديونية الخارجية مصدر قلق رئيسي متكرر في المنطقة العربية حيث تشير الإحصاءات إلى أن **المديونية الخارجية للدول العربية** في تزايد مستمر منذ السبعينات، إذ ازدادت خلال الفترة (1970-1980) لترتفع من 5 مليار دولار في عام 1970 إلى 62 مليار دولار في عام 1980، والسبب هو سخاء الجهات الدائنة كنوع من التوريط والتبعية لاقتصادات هذه الدول[9]، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى حوالي 128 مليار دولار في عام 1990، أي ازدادت بأكثر من ضعفين خلال عقد واحد، ولقد ساهمت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 في تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية المقترضة وفي انخفاض عوائد الصادرات النفطية بسبب انخفاض الأسعار وكميات الإنتاج الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات العامة في العديد من هذه الدول، وسعت هذه الدول إلى زيادة الإنفاق العام لمواجهة الركود الاقتصادي في عام 2009، وقد انعكست هذه التغيرات في تدهور الوضع الكلي للمالية العامة في غالبية الدول العربية المقترضة، مما تسبب في زيادة اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي، ووصلت قيمة إجمالي الدين الخارجي للدول العربية في عام 2010 حوالي 172 مليار دولار[10]، في حين بلغت في عام 2020 حوالي 370.0 مليار دولار، وتُعزى الزيادة في المديونية الخارجية إلى لجوء عدد من الدول العربية المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتلبية الاحتياجات التمويلية ولتمويل العجز المالي المرتفع في ضوء تراجع الأسعار العالمية للنفط، ومن ثم تراجعت بنسبة 1% أي بحوالي 3.6 مليار دولار في عام 2021 حيث بلغ حوالي 366 مليار دولار. وجاء هذا التراجع نتيجة تراجع احتياجات التمويل في ضوء تراجع عجز الموازنة في عدد من الدول العربية، حيث تراجع عجز الموازنة للدول العربية مجتمعة من 204 مليار دولار في عام 2020 إلى حوالي 105.2 مليار دولار في عام2021 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2). وعلى صعيد الدول العربية فرادى فقد أظهر الجدول رقم (3) تراجع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي في السودان من حوالي 52.3%، ليصل إلى حوالي 28 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 58.8 مليار دولار بنهاية عام 2020. كذلك سجلت تونس تراجعاً في إجمالي رصيد مديونيتها

[7] - جنوحات، فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006،ص66.

[8] - د. بطانية، طلال، المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 11،ديسمبر 2004، الأردن،ص106.

[9] - د. أبو مدللة، سمير& شاهين، محمد، أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي " حالة بعض الدول العربية المقترضة 2000-2013 "، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد3، 2016، ص66.

[10] - الحسني، عرفان& قاسم، جمال، لماذا تقترض الدول من الخارج، مرجع سابق، ص16.

الخارجية بنسبة بلغت حوالي 1.6% أي بحوالي 664 مليون دولار، ليصل إلى حوالي 39.8 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 40.4 مليار دولار بنهاية عام 2020، وبالنسبة للدول التي ارتفع لديها إجمالي رصيد الدين العام الخارجي، فقد سجلت مجتمعة زيادة في رصيد مديونيتها الخارجية بحوالي 27.8 مليار دولار، لتصل إلى حوالي 298.7 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة برصيد بلغ حوالي 270.8 مليار دولار بنهاية عام 2020، ومن بين الدول التي شهدت ارتفاعاً في مديونيتها الخارجية، سجلت موريتانيا أعلى نسبة زيادة بلغت حوالي 25.5% بنهاية عام 2021، ليصل إجمالي رصيد الدين الخارجي لديها حوالي 5.5 مليار دولار،بنهاية 2021، مقارنة بحوالي 4.3 مليار دولار بنهاية عام 2020، على خلفية تحول فائض الموازنة العامة المسجل في عام 2020 والبالغ 188 مليون دولار إلى عجز بحوالي 199 مليون دولار في عام 2021. كذلك سجلت كل من عمان وجزر القمر ولبنان نسب زيادة تراوحت بين 14.5% و14.1%، بينما سجلت كل من الجزائر وجيبوتي والأردن واليمن ومصر نسب أقل تراوحت بين 9.7% و6.7% بنهاية عام2021[11].

وبالنسبة **لخدمة الدين العام الخارجي**، فقد ارتفعت في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 5.8%، أي بحوالي 1.9 مليار دولار، لتصل إلى حوالي 35.3 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 33.4 مليار دولار بنهاية عام 2020 وهذا ما أشار إليه الجدول رقم (2)، وعلى صعيد الدول العربية فرادى، سجل إجمالي خدمة الدين العام الخارجي ارتفاعاً في كل من تونس وجزر القمر والجزائر وجيبوتي والأردن واليمن، فقد سجلت مجتمعة ارتفاعاً بحوالي 2.4 مليار دولار، مسجلة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 17.7% بنهاية عام 2021، ولقد سجلت تونس أعلى نسبة ارتفاع بحوالي 28.7%، وسجلت كل من الجزائر وجيبوتي والأردن واليمن نسب ارتفاع تراوحت بين 9.7% و 8.2%. بينما سجل تراجعاً في كل من السودان وموريتانيا وعمان ولبنان والمغرب ومصر بنهاية عام 2021، فقد سجلت مجتمعة انخفاضاً بحوالي 1.9 مليار دولار، مسجلة نسبة انخفاض بلغت حوالي 7.4% بنهاية عام2021، حيث يشكل إجمالي خدمة الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 33% من إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات بنهاية العام المذكور، فقد سجل السودان وموريتانيا أعلى نسبة انخفاض بلغت حوالي 52.4% و30.5% على الترتيب، وسجلت مصر وعمان ولبنان والمغرب نسب انخفاض تراوحت بين 7.7% و3.4% بنهاية عام 2021[12].

4- بعض مؤشرات المديونية الخارجية:

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة عينة الدراسة، فقد تم احتساب كل من:

- **نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي**، وذلك لقياس قدرة اقتصاد الدول العربية المقترضة على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في الوفاء بتلك الأعباء، وحسب الجدول رقم (2)، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 20.7 % في العام 2014 إلى 40.5% خلال عام 2020 نتيجة تسارع وتيرة نمو الدين العام الخارجي مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم سجلت تراجعاً بحوالي 2.8 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 37.7% بنهاية عام 2021، وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فقد اظهر الجدول رقم (3) أن نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت تراجعاً في عام 2021، في كل من

[11] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2022، ص223،ص224.

[12] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2022، ص223،ص224.

السودان وتونس والمغرب وعمان، وسجلت ارتفاعاً كل من مصر ولبنان واليمن والأردن وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا، بينما ظلت مستقرة في الجزائر.

- **نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات**، وذلك لقياس قدرة عائدات صادرات الدول العربية على تغطية خدمة المديونية الخارجية، وحسب الجدول رقم (2)، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 5.8 % في العام 2014 إلى 17.7% خلال عام 2020، ويعود ذلك إلى تسارع وتيرة نمو خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة الذي بلغ 12.2% في عام 2016 مقارنة بتباطؤ وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات لهذه الدول، ومن ثم سجلت تراجعاً بحوالي 3.6 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 14.2% بنهاية عام 2021. وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فقد اظهر الجدول رقم (3) أن نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات سجلت تراجعاً في عام 2021، في كل من اليمن وموريتانيا والسودان وجيبوتي ومصر والجزائر وعمان والمغرب، بينما سجلت ارتفاعاً في كل من لبنان والأردن وتونس وجزر القمر.

الجدول رقم(2): تطور إجمالي الدين الخارجي للدول العربية، و تطور إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية وتطور مؤشراته خلال الفترة (2013-2021)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الدين الخارجي للدول العربية الوحدة: مليار دولار	200.7	200.7	210.0	245.9	285.7	317.5	337.5	370.0	366.4
إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية الوحدة: مليار دولار	13.4	16.4	17.0	18.7	27.5	25.8	28.9	33.3	35.2
نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: %	%21.9	%20.7	%22.9	%26.6	%32.8	%37.8	%38.0	%40.5	%37.7
نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات الوحدة: %	%4.4	%5.8	%8.2	%9.6	%12.2	%10.1	%11.4	%17.7	%14.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، للأعوام **2022،2021،2020،2018**، ص223.

الجدول رقم (3): مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات عامي (2020-2021) الوحدة: %

	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من	
	2020	2021	2020	2021
الأردن	44.2	46.4	19.6	29.2
تونس	95.0	84.8	16.1	19.8
الجزائر	2.4	2.4	0.9	0.6
جيبوتي	72.2	74.4	4.1	3.5
السودان	78.1	53.1	3.3	1.4
عمان	51.7	47.2	0.8	0.7
جزر القمر	26.1	27.5	7.8	9.4
لبنان	178.3	369.9	26.2	53.4
مصر	33.9	34.2	36.1	35.4
المغرب	34.5	31.7	7.5	7.0
موريتانيا	54.8	56.1	10.0	5.9
اليمن	32.6	39.2	34.5	16.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2022، ص226،ص225.

4- آثار مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية:

يذكر أن المعيار الأساسي للحد الأمثل للدين الخارجي هو أن يكون البلد المدين قادراً على خدمة ديونه الخارجية، وأن تخصص الموارد المالية من القروض الخارجية لتمويل المشروعات الاقتصادية المنتجة بحيث تكون إنتاجيتها الحدية متساوية على الأقل للتكلفة الحدية للاقتراض الخارجي، وكذلك من الضروري توجيه الديون الخارجية نحو المشروعات الإنتاجية المخصصة للتصدير باعتبار ذلك يمكن البلد من الحصول على عائد الصادرات بالعملات الصعبة التي تستخدم حصيلتها في سداد تلك الديون وأعبائها.

ومع النمو المفرط في حجم المديونية الخارجية وتعقد شروط الاقتراض الخارجي وتفاقم أعباء الديون كان طبيعياً أن تنعكس تلك المديونية انعكاساً سلبياً على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، ويمكن تتبع ذلك من خلال عدد من الآثار السلبية للمديونية الخارجية على الدول العربية كالآتي:

أ- **الآثار الاقتصادية والاجتماعية:** للمديونية الخارجية مجموعة من الآثار على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ومنها:

- **الأثر على الاستثمار:** إن الهدف الأساسي من الاقتراض الخارجي هو تمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلبها عملية التنمية في الدول العربية، ولكي يكون لهذه القروض أثر إيجابي يجب أن تكون المشاريع الاستثمارية قادرة على سداد أعباء الديون الخارجية وذلك لضمان عدم تعثر سداد الديون[13]، وتؤثر الديون الخارجية على الاستثمار من خلال عاملين، هما:

- **زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي:** عندما يصبح البلد المدين غير قادر كلياً على خدمة ديونه عندها يتوقف سداد الديون على التفاوض بين الطرفين الدائن والمدين، وفي هذه الحالة فإن قيمة السداد تصبح مرتبطة بالأداء الاقتصادي للبلد المدين وليس بالشروط التعاقدية التي تم الاقتراض على أساسها، وبذلك عندما يتحسن الأداء الاقتصادي للبلد المدين سيتم تعبئة جزء من المكاسب التي تحققت بغرض تسديد مستحقات الديون، أي أن عائدات الاستثمار ستكون من نصيب الدائنين في شكل زيادة قيمة دفعات خدمة الدين وبالتالي تصبح الديون المتراكمة عبئاً على الإنتاج الحالي والمستقبلي، مضعفاً الحافز على الاستثمار ومشجعاً هروب رأس المال إلى الخارج.
- **القيود على التمويل:** وتظهر عندما لا يتمكن البلد المدين من الحصول على مزيد من القروض الخارجية الجديدة بسبب ضعف أدائه الاقتصادي، وهنا ولكي يحقق البلد المدين توازناً بين المدخرات والاستثمارات عليه أن يبقى أسعار فائدته المحلية أعلى منها في الأسواق المالية الدولية ما يؤثر سلبياً علي قدرة البلد المدين علي الاستثمار نظراً للعلاقة العكسية بين الارتفاع في سعر الفائدة والطلب علي رؤوس الأموال بهدف الاستثمار.

- **الأثر على الادخار:** للديون الخارجية أثر سلبي على الادخار المحلي في معظم الدول العربية، فالإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي يشجع زيادة الاستهلاك الكمالي على حساب الادخار المحلي، وبالتالي انخفاض حجم المدخرات المحلية المطلوبة لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث أن أهم ما تحتاج إليه أي دولة في بداية مسيرته التنموية هو تخصيص جزء كبير من المدخرات المحلية لاستحداث وتطوير وسائل الإنتاج، التي تساهم في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، فانعدام الموارد المالية، وضعف الادخار المحلي في الدول العربية المدينة، يؤدي

[13] - **عيساني، العارم& ثابت، ناصر، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015)، مجلة الحوار المتوسطي، مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 10، العدد1، مارس 2019، ص325.**

إلى عدم تمكن القطاع العام والقطاع الخاص من بناء وتنفيذ المشروعات التنمية التي تساهم في التنمية الاقتصادية لهذه الدول. فالديون المستحقة على الدول العربية وما نجم عنها من أعباء متزايدة لم تترك الفرصة أمام هذه الدول لتخصيص جزء من دخلها لرفع الادخار المحلي[14].

– **ارتفاع معدل التضخم:** من الآثار البالغة الناجمة عن تزايد المديونية الخارجية في الدول العربية هو ارتفاع معدلات التضخم لهذه الدول[15]، حيث هناك علاقة قوية وطردية بين ارتفاع حجم الديون الخارجية وتفاقم أعبائها من جهة، وارتفاع نسب التضخم من جهة أخرى، حيث إن اعتماد الدول العربية المتزايد على القروض الخارجية ستساهم في زيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني وسيولد نوعاً من الضغوط على الأسعار ويجرها نحو الارتفاع بسبب زيادة كتلة النقود بقدر غير متناسب مقابل المعروض من السلع والخدمات[16]، ويؤثر التضخم سلبياً على ميزان المدفوعات، فارتفاع أسعار الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار تكاليف الإنتاج، يقلل حجم الصادرات في الوقت نفسه يشجع على زيادة الاستيراد لأن أسعار السلع المستورة منخفضة عن أسعار السلع المحلية، فيزيد من حجم الواردات في ظل التضخم، ومنه يزداد عجز الميزان التجاري كما أن ارتفاع التضخم يدفع إلي هروب رؤوس الأموال نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية ومن ثم تضطر الدولة للاستدانة الخارجية.

– **الأثر على ميزان المدفوعات:** إن معظم الدول العربية المدينة أصبحت تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، حيث أصبحت مدفوعات خدمة الدين لهذه الدول أحد أهم بنود المسببة للعجز في الحساب الجاري واستنزاف للاحتياطات الرسمية، وهكذا أصبح المأزق الذي تواجهه الدول العربية يتمثل في أنه بعد أن كان الاقتراض وسيلة مؤقتة لسد العجز بالميزان التجاري، أصبح الإفراط في الاقتراض عاملاً جوهرياً مسبباً لهذا العجز[17].

– **الركود الاقتصادي:** إن الركود الاقتصادي والمديونية الخارجية ظاهرتان مترابطتان فيما بينهما، وتؤثر الواحدة على الأخرى بصورة طردية تراكمية مضاعفة[18].

– **انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي وتفاقم مشكلة الفقر وارتفاع نسبة البطالة:** حيث تظهر مؤشرات الفقر والبطالة في الدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات السابقة، خصوصاً بعد الأوضاع غير المواتية التي مرت بها بعض الدول العربية منذ عام 2010. ولقد سجلت المنطقة العربية أعلى معدلات البطالة في العالم حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 17.7 مليون عاطل عن العمل في عام 2020، أي ما يمثل حوالي 12.7% من إجمالي قوة العمل[19].

---

[14] – عيساني، العارم& ثابت، ناصر، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر(2000–2015)، مرجع سابق، ص326

[15] - د. بطانية، طلال، المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص113.

[16] - عيساني، العارم& ثابت، ناصر، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر(2000–2015)، مرجع سابق، ص326

[17] – د. طاهر، جميل، أزمة الديون الخارجية وآثارها على الاقتصادات العربية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية كلية الإدارة والاقتصاد، العدد3،1992، ص188.

[18] – د. عجام، ميثم & د.سعود، علي، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للتوزيع والنشر،الأردن، 2006، ص207.

[19] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، للأعوام ،2022، ص24.

ب- الآثار السياسية للمديونية الخارجية:

إن آثار تفاقم حجم الديون الخارجيّة لا تقف عند الحدود الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بل إنها تتجاوزها إلى تعريض حريّة صانع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوطات، والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميّز بهيمنة الدّول المتقدّمة[20]، ومؤسّساتها الماليّة الدوليّة الّتي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية، من خلال سياستها الماليّة، والّتي تهدف إلى تحقيق أهدافها من خلال استخدام القروض كأداة ضغط عليها لتحقيق أهدافها وأطماعها، عن طريق فرض تبعيّة هذه الدّول لسياستها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها. فهذه الأموال قادرة على التأثير في سيادة الدّول وتلعب دور الشرطي الّذي يلزم الدّول المدينة بتوجّهات معيّنة في سياساتها العامّة، وهو ما يشكّل مساساً بالسيادة الوطنيّة، وباستقلال القرار السياسي، وفرض تبعيتها لهذه المؤسسات والدّول المحركة لها. فالقروض ليست فقط مشروطة بشروط ماليّة اقتصاديّة بل أيضاً تكون مرهونة بمواقف سياسيّة يجب على الدّول الّتي ترغب بالحصول عليها تبنّي هذه المواقف من أجل حصولها على هذه الأموال، ويكمن ذلك في تبنّي وتأييد هذه الدّول لسياسة الدّول المانحة، والقيام بتبنّي نظامها السياسي، وتطبيق النظام المالي المتّبع بهذه الدّول[21].

5-إعادة جدولة الديون الخارجية وسياسات الإصلاح الاقتصادي:

إن الكثير من الدول العربية التي وقعت في أزمة المديونية الخارجية، قد وصلت إلى المستوى الحرج لمعدل خدمة الدين، وأصبحت في عجز حقيقي عن مواصلة الإيفاء بأعباء ديونها الخارجية، مما دفعها إلى استخدام آلية إعادة جدولة الديون، وتعد إعادة جدولة الديون بمثابة دين جديد يترتب على البلد المدين. ولقد أصبحت هناك صلة وثيقة بين إعادة جدولة الديون وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تطلبها المؤسسات الاقتصادية العالمية، حيث يمثل الاتفاق مع هذه المؤسسات شرطاً أساسياً لمفاوضات إعادة جدولة الديون، لا سيما فيما يتعلق بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وما تفرضه هذه المؤسسات من سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي تتضمن حزمة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والمالية، والتي تتصل بسياسات التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وتستند هذه الإجراءات والتدابير على الحد من دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي، وبالاعتماد على الدور الكبير لآلية السوق. وإن فرض سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتعاظم دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في الدول العربية، لم يكن ممكناً بهذه الكيفية إلا في إطار فخ المديونية الخارجية، والذي شكل المدخل المناسب للمؤسسات الدولية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإخضاع سياسات هذه الدول للهيمنة العالمية." فحينما تقع الدولة في فخ المديونية فأنها لن تستطيع الانفكاك منه، حيث تبدأ دورة المديونية بتحفيز الاقتراض الخارجي بأسعار فائدة عالية غالباً ما تفوق معدلات النمو المتحقق في البلدان المدينة، وتبدأ عملية بناء هرم الدين، ويكون على هذه البلدان أن تسخر عناصرها الإنتاجية وإمكانات اقتصادها القومي من أجل العمل على الإيفاء بخدمات الديون التي تستحق تباعاً، وإن ما تقرره سياسات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين من سيطرة وتحكم في السياسات المالية والنقدية في البلدان المدينة، من شأنه أن يسهل عملية فرض تخفيض القيمة الخارجية للعملة من أجل مضاعفة قيمة الديون وخدماتها والاستمرار في دفع الفوائد إلى أمد غير مسمى. وتحت رعاية البنك الدولي تتحدد برامج الاستثمار من أجل منح القروض التي تكون من نصيب الشركات العالمية المنفذة، كما أن أغلبية القروض التي يزعم أنها للإصلاح الاقتصادي تتحول لتمويل

[20] – د. هرمز، نور الدين& قابقلي، ابتهال، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية غير النفطية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد(5)، 2012، ص131.

[21] – أرميص، علي، أزمة المديونية الخارجية للأقطار العربية دراسة مقارنة (مصر – الجزائر)(1985–2002)، مرجع سابق، ص119.

مجالات بعيدة عن الصناعة والاقتصاد المحليين، لكي تستثمر في استيراد السلع الاستهلاكية من الأسواق الرأسمالية العالمية بدلاً من تصنيعها محلياً، بعد أن تتم عملية شل الصناعات الواعدة المحلية واحتوائها من قبل مشروعات الاستثمار العالمية"[22].

لقد كان الهدف المعلن من تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي التي فرضها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدول العربية، هو المساعدة في التخلص من أزمة المديونية وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن نتائج تطبيق هذه السياسات كانت تشير غير ذلك، فهي لم تساهم في حل أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول، بل على العكس فقد ساهمت في تفاقمها وهذا ما أظهره الجدول رقم (1)، ولم تستطع أن تأتي بمعالجات وحلول للمشكلات التي تعاني منها الدول العربية المقترضة المثقلة بالديون، بل ساهمت في خلق المزيد من المشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. فصرامة وقساوة هذه السياسات، والّتي كانت تهدف في الحقيقة إلى إضعاف دور الدولة، ودمج اقتصادات هذه الدول مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومحاولة إنهاء أية فكرة للتنمية الوطنية المستقلة خارج نطاق حلقات التبعية والاقتصاد العالمي الجديد، وخلق الظروف المناسبة لتمكين الشركات المتعدّدة الجنسيات من إحكام سيطرتها وتدخلها في هذه الدول، واستغلال ثرواتها الطبيعيّة. ولقد أدى تطبيق هذه السياسات، إلى تزايد العجز في موازين المدفوعات والموازنات العامة بدلاً من خفضها، وارتفاع معدلات التضخم واتساع نطاق الفقر والبطالة وتدهور مستويات المعيشة، وتراجع النشاط الاقتصادي[23].

فالسياسات التي فرضها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول المقترضة، لم تحقق تنمية حقيقية في هذه الدول، ولم تمثل سوى آليات لتعبئة ما هو مطلوب من فوائض اقتصادية بغية الإيفاء بخدمات الديون. ومحاولة الحفاظ على القدرة الائتمانية لهذه الدول، والتي تسهل حصولها على قروض جديدة. ومن هنا يمكن القول أن هدف المؤسسات المالية العالمية في الدول العربية يتمثل في توريط هذه الدول بالديون، وإدارتها والسيطرة على عمليات سدادها واستحصال الفوائد المترتبة عليها.

6- سبل مواجهة أزمة المديونية الخارجية:

أ- **على الصعيد المحلي:** إن إشكالية المديونية الخارجية ترتبط بعوامل محلية إلى جانب العوامل العالمية، ويتطلب التخلص من أعبائها إلى اعتماد سياسات اقتصادية فعالة تحقق تنمية اقتصادية، وتؤدي إلى إحداث تطور في اقتصادات هذه الدول، تنعكس بصورة إيجابية في الادخار والاستثمار والصادرات والاستيراد لهذه الدول. وتساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية للإنتاج على الصعيد المحلي وتحقيق التنافسية للسلع المصنعة محلياً على الصعيد العالمي، والذي بدوره سيساهم في إعادة اتجاه معدل التبادل التجاري لمصلحة الدول العربية. والأهم من كل ذلك وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي وتوجيه تدفق القروض الجديدة باتجاه المشاريع الاقتصادية والاستثمارية التي تؤدي إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي[24]. وخلق البيئة الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وذلك من خلال تعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة، وترشيد استخدامها بغية تقليص فجوة الموارد المحلية التي تسبب في الاستدانة من الخارج، والتأكيد على عدم استيراد السلع والخدمات الكمالية، بغية توفير قدر معين من النقد الأجنبي لتعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني

[22] – أ.د. يونس، عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 83- 96.

[23] - .د. يونس، عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 100-110.

[24] – عبد، أياد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008، ص13.

على تسديد الديون الخارجية، ووضع حد لظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال تحسين بيئة الاستثمار. وتحسين إدارة الدين الخارجي بحيث تستهدف سياسة الإقراض الجديدة تعظيم الاستفادة من القروض الخارجية وتوجيهها إلى المجالات التي تحقق فائضاً مالياً.

ب-على الصعيد العربي: يمكن تخفيف أثار المديونية الخارجية من خلال سياسات على صعيد الدول العربية مجتمعة من خلال[25]:

1- زيادة حجم التجارة العربية البينية وتوسيع رقعتها، وتعزيز العمل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز التنسيق بين المصارف المركزية العربية، والتحرك نحو التكامل الاقتصادي العربي.

2- تشجيع إقامة وتطوير المشروعات العربية المشتركة، وتذليل العقبات التي تعترض استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الإنتاجية، لما له دور في تخفيف من حدة مشكلة المديونية الخارجية لسد فجوة الموارد المحلية بموارد ذاتية غير مقترضة والعمل على تهيئة البيئة القانونية والاقتصادية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية.

3- توظيف الاحتياطات من النقد الأجنبي الفائض لدى الدول العربية في المؤسسات التمويلية العربية لإعادة إقراضها إلى الدول العربية ذات العجز المزمن في موازين مدفوعاتها لتقليل حاجتها للاستدانة من الخارج.

4- تعزيز دور صندوق النقد العربي في مساعدة الدول العربية على معالجة المديونية الخارجية.

ج- على الصعيد العالمي: لا بد من تشكيل تكتل دولي يضم الدول المقترضة، وذلك للدفاع على مصالح هذه الدول والحفاظ على جهودها التنموية، والتوصل إلى مجموعة من الحلول التي تناسب الوضع الاقتصادي لهذه الدول، لحل أزمة مديونتها سواء من خلال تجميد الديون لفترة طويلة أو من خلال تخفيف أعباء هذه الديون وتعديل طرق التسديد[26].

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- إن تفاقم إشكالية المديونية الخارجية ترتبط بعوامل محلية إلى جانب العوامل العالمية.

2- لقد أثرت المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات والادخار والنمو الاقتصادي بشكل سلبي في الدول العربية.

3- إن مشكلة المديونية الخارجية لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية على الدول العربية.

4- إن سوء إدارة وعدم استخدام القروض الخارجية بالوجه الأمثل وعدم تخصيصها في المشاريع الاستثمارية والإنتاجية، ساهم بشكل كبير في زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

5- لم تساهم سياسات المؤسسات الدولية في علاج أزمة المديونية الخارجية بل على العكس ساهمت في تفاقمها.

6- لم تتوقف آثار المديونية الخارجية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بل والسياسي أيضاً.

[25] - الحسني، عرفان& قاسم، جمال، لماذا تقترض الدول من الخارج، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (29)، صندوق النقد العربي، 2022، ص28.

[26] - عبد، أياد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها، مرجع سابق، ص13.

التوصيات:

1- الحد من الاقتراض الخارجي، لما يشكله من أعباء حقيقية على اقتصادات الدول العربية ولما له من آثار سلبية على مختلف الأصعدة.

2- وعند الحاجة الملحة للاقتراض الخارجي يجب توجيه تدفق هذه القروض باتجاه المشاريع الاقتصادية والاستثمارية التي تؤدي إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي.

3- يجب على الدول العربية أن تتبنى سياسات الإصلاح الاقتصادي بما يتناسب ويتلاءم مع ظروفها وأوضاعها الاقتصادية.

4- تعزيز دور صندوق النقد العربي في مساعدة الدول العربية على معالجة المديونية الخارجية.

5- ووضع حد لظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال تحسين بيئة الاستثمار.

الخاتمة:

لقد اتصفت جميع الدول العربية التي أثقلت الديون كاهلها، بخصائص مشتركة تمثلت في الإفراط في القروض الخارجية وبمعدلات فائدة متغيرة، ارتفعت كثيراً بمرور الزمن دون التقيد بالعوائد الاقتصادية والتنموية أو العوائد التصديرية التي يمكن أن تنجم عن هذه القروض، إلى جانب عدم التقيد بشروط الاقتراض الملائمة وعدم كفاية المعلومات عن حجم الديون الخارجية ومكوناتها. وبالتالي فإن عدم كفاءة وفعالية إدارة الدين على المستوى المحلي في الدول العربية المدينة، من حيث علاقة الدين الخارجي بالمردود التنموي والقدرة التصديرية، ومدى انعكاساته على ميزان المدفوعات، قد مثل أحد أهم العوامل المهمة المكونة لمشكلة المديونية الخارجية.

وتعتبر أزمة المديونية الخارجية هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الواقع الاقتصادي العربي مع خصوصيات هذه الدول، إضافة إلى هذا السبب المركزي تضافرت عوامل داخلية وأخرى خارجية عملت على تفاقم الأزمة، فعلى المستوى الداخلي أدى سوء توظيف الأموال المقترضة وتهريبها، إضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلى تفاقم الأزمة. أما على المستوى الخارجي فتتمثل أهم أسباب المديونية في ارتفاع سعر الفائدة في الأسواق المالية الدولية وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تعتبر أهم صادرات الدول العربية.

Reference

1- Abd, Iyad, The crisis of external indebtedness of developing countries, its causes and ways to confront it, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 2, 2008

2- Dr. Abu Mudallalah, Samir & Shaheen, Muhammad, The Impact of External Debt on Economic Growth "The Case of Some Borrowing Arab Countries 2000-2013", Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, Volume 24, Number 3, 2016.

3- Armis, Ali, The Crisis of External Indebtedness of Arab Countries, A Comparative Study (Egypt-Algeria) (1985-2002), Ph.D. thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers, Algeria, 2007

4- Dr. Al-Hassani, Irfan & Qasim, Jamal, Why do countries borrow from abroad, a series of introductory booklets, Issue (29), Arab Monetary Fund, 2022

5- Ajam, Maytham & Dr. Saud, Ali, The External Indebtedness Trap of Developing Countries, Causes and Strategies, Al Kindi House for Distribution and Publishing, Jordan, 2006 .

6- Dr. Bantiya, Talal, External Indebtedness and its Impact on the Economies of Developing Countries, Journal of Social and Human Sciences, University of Batna, Issue 11, December 2004, Jordan

7- DEBT SUSTAINABILITY IN THE ARAB REGION, United Nation Development programme, 2020,

8- Delinquency, virtue, the problem of foreign debt and its effects on economic development in the Arab countries, the case of some debtor countries, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers, Algeria, 2006.

9- Dr. Hormuz, Noureddine & Qabqoli, Ibtihal, External Indebtedness and its Impact on Economic Development in Non-Oil Arab Countries, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume (34), Issue (5), 2012.

10- Dr. Taher, Jamil, The Foreign Debt Crisis and Its Effects on Arab Economies: An Analytical Study, Scientific Journal, College of Administration and Economics, Issue 3, 1992.

11- Issani, Al-Arim & Thabet, Nasser, The Impact of Foreign Indebtedness on Economic Growth: An Econometric Analytical Study of the Case of Algeria (2000-2015), Mediterranean Dialogue Journal, Oriental Research and Studies Laboratory in the Islamic Maghreb Civilization, University of Jilali Liabes, Sidi Bel Abbas, Algeria, Volume 10, Number 1 , March 2019 .

12- Dr. Rabah, Zubairi, & Hanan, Dudan, The Role of the International Monetary Fund in managing the foreign debt crisis of the Arab countries during the period (2008-2015), Al-Bashaer Economic Magazine, Volume IV, Issue 2, 2018 .

13- Unified Arab Economic Report, Arab Monetary Fund, United Arab Emirates, Abu Dhabi, for the years 2018, 2020, 2021, 2022

14- Mr. Dr. Yunus, Adnan Hussein, External Finance and Economic Reform Policies, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution, Amman, 2010